ابن مضاء القرطبي في الميزان

أ.د.عائد كريم علوان الحريزي

كلية الآداب- الجامعة المستنصرية

هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي القرطبي(ت 592هـ)،درس كتاب سيبويه في أشبيلية على ابن الرماك،وأخذ الحديث عن القاضي(عياض)،تولى القضاء في دولة الموحدين في عهد حاكمها(يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن) الذي حكم من سنة580هـ - 595هـ، وأمر بإحراق كتب المذهب المالكي بعد تجريدها من الآيات القرآنية وأحاديث الرسول (ص) [١]،لاعتناقه المذهب الظاهري الذي أسسه في المشرق داود بن علي الأصفهاني(202هـ - 270هـ)، ونشره في المغرب ابن حزم الأندلسي(384هـ -456هـ) [٢]،ويقوم هذا المذهب على انكار القياس،والتعليل،وعدم الأخذ بالفروع، والاقتصار على القرآن والسنة.

قال ابن حزم:((ذهب أصحاب الظاهر إلى إبطال القول بالقياس في الدين جملة، وقالوا لا يجوز الحكم البتة في شيء من الأشياء كلها إلا بنص كلام النبي (ص) أو ما صح عنه عليه الصلاة والسلام من فعلٍ أو إقرار)) [٣].وقال أيضا:((لا يحل لأحد تعليل في الدين ولا القول بأن هذا السبب الحكم إلا أن يأتي به نص)) [٤].

وابن مضاء في كتابه(الرد على النحاة) طبق مبادئ المذهب الظاهري، وشن حملته على النحو والنحاة على غرار كتب الفقه.

آراء النقاد في كتاب(الرد على النحاة):

اختلف النقاد في تقويم الآراء التي وردت في الكتاب،فذهب الدكتور طه حسين إلى أنه فكر في هدم النحو ولم يفكر في إصلاحه [٥]،ورأى الدكتور أحمد مكي الأنصاري أن أبا زكريا الفراء كان الملهم الأول لابن مضاء في دعوته إلى إصلاح النحو، أو على الأقل، كان له في الإلهام نصيب وفير [٦]...وأن ابن مضاء أخذ آراء الفراء في الخلاف ونسبها إلى نفسه من دون أن يضيف إليها جديدا، ومن دون أن يشير إلى صاحب الفضل أو، على الأقل، مصدر الإلهام [٧]،ورأى الدكتور شوقي ضيف أن ابن مضاء حاول في حملته أن يهدي النحاة إلى سواء السبيل((وأن يعودوا إلى النهج المستقيم، إذ يراهم ضلوا وأضلوا الناس في وعثاء النحو وشعابه، وكثرة ما فرعوا فيه من فروع وأقاموا من حجج وعلل [٨]،وأنه يريد أن يحذف منه كل ما يستغني الناس عنه في معرفة نطق العرب بلغتهم.وإنه ((ليتصور أحوال أواخر الكلم كأحوال أوائله، فهي أحوال لغوية بسيطة لا تحتاج معرفتها إلى عسر في الفهم،ولا إلى بعد في التأويل،وإنما على النحوي أن يسجل هذه الأحوال وأن يضع القواعد لضبطها،دون جنوح إلى أقيسة وعلل يمليها الغرض، أو الوهم أو الخيال)) [٩].ورأى الأستاذ معاذ السرطاوي:أنه جاء بآراء نحوية مبتكرة لم يسبقه إليها أحد من قبل؛ حيث نادى بإتباعها بما توافر له من جرأة كبيرة، وذكاء وقاد قلّ توافرهما لباحث غيره في ذلك العصر [١٠].

وقبل أن نحكم للرجل أو عليه لابد أن نستعرض الآراء التي وردت في كتابه، ونسبر غورها ونتقصى أصالتها أهي آراؤه؟ أتكون نظرية جديدة يمكن الركون إليها والاستعاضة بها عن غيرها، وأنها البديل عن آراء الخليل، وسيبويه...والكسائي، والفراء ،ومن أمضى العمر كله في تتبع كلام العرب؟ أفيها جدة غفل النحاة عنها؟ أهي آراء مبتكرة لم يسبقه إليها أحد كما قال السرطاوي، أم هي بضاعتنا رُدّتْ إلينا؟ أهدم النحو كما قال الدكتور طه حسين ،أم أراد هداية النحاة الذين ضلوا كما قال الدكتور شوقي ضيف؟...تلك هي أسئلة والإجابة عنها تهدينا إلى الطريق الصحيح للحكم الصائب والمصنف على كتاب(الرد على النحاة).

وإذا انتقلنا إلى دراسته ـ بعد أن أوضحنا الظروف التي أحاطت به وبصاحبه،وعرضنا شيئا من آراء النقاد وبينا الطريق الذي سنسلكه للوصول إلى غايتنا ـ نجد أن الكتاب تضمن شكوى من النحو حملته على ذكر آراء ،فأما الشكوى فهو مسبوق بها؛إذ هي موجودة على ألسنة الناس منذ القرن الثاني الهجري، فخلف الأحمر(ت 180هـ) شخّص الأمور التي يعاني منها دارسو العربية في مختصره(المقدمة) فقال:((لما رأيت النحويين وأصحاب العربية قد استعملوا التطويل وكثرة العلل،وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم في النحو من المختصر والطرق العربية، والمأخذ الذي يخفّ على المبتدئ حفظه، ويعمل فيه عقله، ويحيط به فهمه، أنعمت النظر والفكر في كتاب أؤلفه ،وأجمع فيه الأصول والعوامل على أصول المبتدئين، ليستغني به المتعلم عن التطويل فعملت هذه الأوراق))[١١].

والجاحظ المتوفى سنة 255هـ، كان يعيب على الأخفش الغموض وسوء الترتيب فيقول له:((أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها، ولا نفهم أكثرها؟ ومالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟...)) [١٢]. وأما الآراء فهي في العامل الظاهر والمقدر، والعلل، والقياس، وحذف الفضول.

أولا: العامل:

رأى أن العوامل النحوية توقيفية من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية،وإنّ القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا باطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد العقلاء،لأن الفاعل ـ أي العامل ـ لابد أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب(زيد) بعد(إن) في قولنا:إن زيدا، إلا بعد عدم(إن)[١٣]...وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها،لأنها لا تفعل بإرادة كالحيوان،ولا بطبع كما تحرق النار ويبرد الماء[١٤]...واعترض على نسبة العمل إلى العوامل المحذوفة،لأن نسبة العمل إلى معدوم على الاطلاق محال[١٥]. وقسَّم المحذوفة منها ثلاثة أقسام: قسم ما لا يتم الكلام إلا به ـ وهذا يقبله [١٦]،وقسمان: يرفضهما وهما محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام بدونه كالمقدر في باب الاشتغال،ومتعلق شبه الجملة الواقعة خبرا أو صلة أو صفة أو حالا.. [١٧]،ومحذوف إذا أُظهرَ تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره كتقدير الفعل ناصبا للمنادى[١٨].

وتقدير(أن) بعد الفاء السببية وواو المعية [١٩]، ثم نبه على أن إجماعهم ليس بحجة على من خالفهم [٢٠]،من ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي[٢١].

ذلك موجز ما قاله ابن مضاء عن العوامل النحوية ولنا عليه عدة ملاحظات هي:

أ ـ إن ابن مضاء القرطبي لم يفهم قصد النحاة في العامل،لأنه يرى أن العامل((إما أن يفعل بإرادة كالحيوان ،وإما يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء...))[٢٢]،وأن تلك ((العوامل...لا تعمل بإرادة ولا طبع))[٢٣].

وأما النحاة الاوائل أو حذاقهم فلم ينظروا إلى العوامل بهذا المنظار، ولم يقصدوا هذا المعنى الذي فهمه ابن مضاء وعابهم عليه،لأنهم قالوا:((إن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء، كما تكون موجودة بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميّز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر ،فكذلك ها هنا))[٢٤].

ومعنى هذا أن العوامل النحوية عندهم هي علامات تعرف بها مواقع الإعراب وحالاته، إذ تهدي إلى مواضع الرفع ،والنصب، والجر،والجزم، كأن يقال للدارس:إن الفعل المضارع ينصب بعد(أن) ،ولن، وكي، وإذن...)،وإنه يجزم بعد(لم ،ولما...وبقية الأدوات المعروفة...)، وإن المبتدأ ينصب بعد الأحرف المشبهة بالفعل...ويرفع هو وينصب الخبر بعد الأفعال الناقصة...وإن الأسماء تجر بعد حروف معينة...

وهذه العلامات لا بد منها، ولابد من القول بها وحفظها للاهتداء إلى سمت كلام العرب، ودوران الحركات فيه...، ولأنهم ـ أحيانا ـ لاحظوا شيئا من التلازم أو التناغم الصوتي بين الأدوات والعلامات الإعرابية،ولزيادة في تقريب المسألة إلى الأذهان، وسهولة الحفظ قالوا إنها عملت فيما

بعدها، وقالوا ـ مثلا ـ:((الحروف التي ترفع كل اسم بعدها وذكروا...إنما ،وكأنما، وهل، وأين، ومتى، وحيث...))[٢٥].

وقالوا الحروف التي تخفض ما بعدها، ولم يقتصروا على حروف الجر، بل ذكروا الظروف، وكل،وبعض،وغير ...إلى غير ذلك[٢٦].

يتضح من ذلك كله أن المسألة تعليمية بحتة، ولا تعجب إنْ قلتُ: تيسيرية،ولكن الإيغال في ذلك، وسوء الفهم أديا إلى الصعوبة النحوية،وبناء على هذا يطرد على الموغلين والقاصرين في فهم قصد النحاة، المثل العربي:(أساء سمعا فأساء إجابة)، ويطرد على ابن مضاء أكثر إذا عدّلنا فيه، وجعلناه(اساء فهما فأساء ردا).

ب ـ إنه مضطرب في العامل، قلق غير مستقر على رأي فيه، فرآه توقيفيا مرة، وقال:((وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى)) [٢٧]،ورأى أنه المتكلم مرة أخرى مشايعة لابن جني،وقال في باب الاشتغال:((إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعا لكلام العرب)) [٢٨]،ورأى أنه ((عامل لفظي في باب التنازع، إذ أيد البصريين في إعمال الثاني،لأنه أظهر وأسهل)) [٢٩]،وقال:((وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن اقول: علقتُ ولا أقول: أعملتُ، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين))[٣٠].

فإن كان القرطبي يرفض نظرية العامل، فلماذا أيّد النحاة في باب التنازع، وهل استعمال(علقت) بدلا من أعملت يغير في الأمر شيئا؟ أليست نظرية العامل تتجلى بأعلى صور ها في هذا الباب؟ أليس هو من صنع النحاة، ونتيجة طبيعية للعامل والإغراق في القول به...؟.

ومهما يكن من شيء فابن مضاء لم ينكر العامل، وإنما أبدل عاملا بآخر، واضطرب فيه، وقد سبقه النحاة واللغويون إلى ذلك، فإن كان العامل لفظيا ومعنويا، فقد سبقه النحاة إليه، وإن كان المتكلم فقد سبقه ابن جني،وإن كان توقيفيا فالنظرية التوفيقية ذهب إليها الجمهور الأعظم من الصحابة والتابعين من المفسرين وقسم من علماء اللغة وحتى يومنا هذا.

جـ ـ إنه غير دقيق ـ أحيانا ـ إذ يطلق أحكاما قبل الاحاطة بأقوال النحاة، من ذلك قوله:((ينصبون الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف ـ يعني الفاء والواو ـ بـ(أن)مقدرة)) [٣١]،وقوله: ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي[٣٢]...وهذا غير صحيح، لكون النحاة غير متفقين على عامل النصب بعد فاء السببية، وواو المعية، فجمهور البصريين يرى أنه منصوب بأن مضمرة [٣٣]،وجمهور الكوفيين يرى أنه منصوب بالخلاف[٣٤]،والجرمي من البصريين [٣٥] ،والكسائي، وثعلب من الكوفيين [٣٦]،وابن النحاس من المصريين[٣٧]،يرون أن الفعل منصوب بالفاء أو الواو...وهم أي النحاة غير متفقين على كون النصب والخفض والجزم مقتصرا على العوامل اللفظية، فالمفعولية عامل النصب في المفعول به عند خلف الأحمر من الكوفيين[٣٨]،والخلاف،والصرف، والخروج ـ هذه المصطلحات التي بمعنى واحد ـ هي عامل النصب عند جماعة من الكوفيين في المفعول معه[٣٩]،وعامل النصب عند جمهورهم في الظرف الواقع خبرا [٤٠]،وعامل النصب بعد فاء السببية وواو المعية، كما رأينا، وعامل النصب عند الكسائي في المستثنى[٤١]،ومن ذلك أن الاضافة هي عامل الجر في المضاف اليه على رأي السهيلي(ت581هـ)[٤٢]،وأن التبعية هي العامل في النعت والتوكيد والبيان على رأي الخليل والأخفش [٤٣]،وأن الجوار هو عامل الجزم في جواب الشرط على رأي الكوفيين[٤٤].

وأما الاشتغال والتنازع فقد اختار ابن مضاء من جملة ما اختاره من بابي الاشتغال والتنازع في رده وهجومه،وخلاصة ما جاء في ذلك ما يأتي:

أ ـ رأى أن المتكلم هو الذي ينصب الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب، ويرفعه إن عاد عليه ضمير مرفوع، ويجيز الوجهين إن عاد عليه ضميران أحدهما مرفوع والآخر منصوب[٤٥].

ب ـ اختار رأي الكسائي في التنازع في إجازة(يحسن ويسيء ابناك) على تقدير حذف الفاعل من الفعل الثاني[٤٦].

جـ ـ رفض مسائل من نحو(أعلمت وأعلمنيها إياه الزيدين العمرين منطلقين)،و(أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين)[٤٧].

ولنا عليه الملاحظات الآتية:

1 ـ إن رأيه يصح لو افترضنا أن المشغول عنه متأخر عن الضمير، ولا يصح مع تقدمه على الضمير،لأن المتكلم لا يبقي الاسم بغير علامة اعرابية انتظارا لموقع الضمير الذي يعود عليه، ويبدو أن رأي الكوفيين أوفق وأيسر مما ذكره ابن مضاء،لأنهم يقولون للمتعلم إن الفعل المذكور ناصب للاسم الأول وللضمير العائد عليه بناء على أن العوامل ـ عندهم ـ هي أمارات ودلالات ليس إلا.

2ـ إن الاسم المتقدم يجوز رفعه حتى إن عاد عليه ضمير منصوب نحو(زيد ساعدته) وعلى هذا فقاعدته غير صحيحة.

3ـ إنه شايع الكسائي في صحة بناء(يحسن ويسيء ابناك) لإجازته حذف الفاعل من الثاني،ولو شايع الفراء الذي يجيز توجه الفعلين إلى الاسم لكان أقرب إلى الصواب لسهولته وعقلانيته،ولأنه يصف

الكلام ولا يتدخل فيه في حذف يجر إلى التقدير.
4ـ إنه رفض طائفة من التراكيب في باب التنازع،وهي مرفوضة فعلا وذوقا واستعمالا،ولكنه لم يذكر من سبقه في الرفض، وهو الجرمي المتوفى سنة 225هـ رحمه الله[٤٨].

وأما التقدير، فقد اعترض على تقدير الضمائر في الأفعال والمشتقات،وعلى تقدير القسم الأكبر من العوامل المحذوفة كما رأينا سابقا.

أ ـ الاعتراض على تقدير الضمائر:

رأى ابن مضاء:((أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية)) [٤٩]،واستدل بمعرفة نوع الضمير من هيأة الفعل وشكله،واستنكر تقدير الضمائر بناء على ذلك..وأرى أن النحاة قد سبقوه إلى هذا الرأي،والأدلة كثيرة منها:

١. إن النحاة ـ من قبله ومن بعده ـ يعرفون نوع الضمير من شكل الفعل وهيأته، فيقولون ضمير غائب، أو مخاطب أو متكلم استنادا إلى وجود(الياء،أو التاء، أو الهمزة، أو النون في أوله)و:(يكتب،وتكتب،واكتب، ونكتب).
٢. إن البصريين لا يجيزون تقدم الفاعل على الفعل،لأن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله[٥٠].
٣. إن الصرفيين لاحظوا أن العربية لا تتوالى فيها اربعة متحركات في اللفظة الواحدة، ولهذا يسكن آخر الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك نحو(كتبت)لأن الفاعل جزء من الفعل...، ولا يسكن إذا اتصل به ضمير نصب، لأن المفعول به ليس جزءا من الفعل أو كالجزء منه.
٤. إن الكوفيين سبقوه إلى عدم تقدير الضمائر،لأنهم يجيزون تقديم الفاعل في نحو(زيد قام، وزيد يكتب، وهند تكتب، وأنت تكتب، وأنا أكتب).

ب ـ الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة:

قسم ابن مضاء العوامل المحذوفة على ثلاثة اقسام؛ قسم لا مانع من تقديره ـ عنده ـ وهو المحذوف جوازا، كقولك لمن رأيته يعطي الناس:(زيدا)،أي: اعط زيدا [٥١]،وقسمان لا يقبلهما،لأن أحدهما يحول الكلام من إنشاء إلى خبر وهو تقدير الفعل(ادعو) ناصبا للمنادى،ولأن الآخر غير مراد؛ إذ الكلام تام بدونه ولا يحتاج إليه،وقد يؤثر على المعنى المقصود،وأدخل ضمن هذا القسم(متعلق شبه الجملة،وتقدير(أن) بعد فاء السببية وواو المعية، فجملة(ما تأتينا فتحدثنا) لها معنيان،هما: ما تأتينا فكيف تحدثنا،وما تأتينا محدثا، وبتقدير(أن) لا يتأتى هذان المعنيان[٥٢]،وهذا ما قاله ابن مضاء في العوامل المحذوفة، والظاهر أنه مسبوق في هذا كله أيضا يدلنا على ذلك ما يأتي:

١. إن النحاة قالوا: عدم التقدير خير من التقدير، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير [٥٣]،و((إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف))[٥٤].
٢. إن النحاة غير متفقين على تقدير الفعل(أدعو)،والمبرد منهم رأى أن(يا) هي العاملة في المنادى[٥٥].
٣. إن ابن جني سبق ابن مضاء في استنكاره تقدير(يا) بـ(أدعو) لتحول الانشاء إلى خبر، فقال:((إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى، كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى...فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء،ألا تر ى أنه لو تجشم إظهاره فقيل: أدعو زيدا، وأنادي زيدا، لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب))[٥٦].
٤. إن الفراء المتوفى سنة 207هـ، ورئيس المدرسة الكوفية بعد الكسائي ذهب إلى عدم تقدير متعلق شبه الجملة [٥٧]وشايعه في ذلك أبو بكر السراج المتوفى سنة 316هـ[٥٨].
٥. إن(دماذ) صاحب المازني استنكر تقدير(أنّ) بعد فاء السببية،وواو المعية، وقد نظم شعرا لطيفا عبّر فيه عما خالج نفسه من الحيرة في هذا الشأن وهو:

وفكرت في النحو حتى مللت ... وأتعبت نفسي له والبـــــــدنْ
وأتعبت بكرا وأصحابـــــــه ... بطول المسائل في كلّ فـــــــنْ
فكنت بظاهره عــــــالمـــا ... وكنت بباطنه ذا فطـــــــــــنْ
خلا أن بابا عليه العفـــــا ... ء للفاء يا ليته لم يكـــــــــنْ
وللواو باب إلى جنبـــــــه ... من المقت أحسبه قد لعـــــنْ
إذا قلت هاتوا لماذا يقـــــا ... ل لست بآتيك أو تأتيـــــــنْ[٥٩]

٦. إنّ المعاني التي تؤديها جملة(ما تأتينا فتحدثنا) أشار إليها سيبويه المتوفى سنة 180هـ في الكتاب بقوله:((ما تأتيني فتحدثني، فالنصب على وجهين من المعاني: احدهما: ما تأتيني فكيف تحدثني،أي: لو أتيتني لحدثتني، وأما الآخر: فما تأتيني أبدا إلا لم تحدثني،أي: منك إتيان كثير ولا حديث منك))[٦٠].

ثانيا: التعليل:

قسم ابن مضاء العلل على ثلاثة أقسام أُوَل،وثوان، وثوالث، وقبِل الأُوَل، ورفض الثواني والثوالث، وعاب على النحاة قولهم:إن الأسماء تمنع وتحرم من التنوين،والكسر، إذا أشبهت الأفعال، نحو(أحمد،ويزيد)لأنه وجد((في الأسماء ما هو أشد شبها بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تتصرف وهي منصرفة نحو إقامة)) [٦١]، التي تشبه الفعل في الحروف،والعمل والدلالة على الحدث...هذا خلاصة ما قاله في التعليل، ولنا عليه عدة ملاحظات:

١. إنه أخذ بتقسيم فريق من النحاة ـ دون الاشارة اليهم على عادته المعروفة ـ ولكنه غيّر التسمية فقط، فهم يصنفونها إلى ثلاثة أقسام: تعليمية، وقياسية، وجدلية، وهو يقسمها إلى أُوَل،وثوان، وثوالث كما رأينا.
٢. إن التعليل دليل على قوة الفكر، وطول التأمل،وطريق من طرائق التثبت من المعرفة،وعلل النحو ليست قطعية لا بد منها، وإنما هي أمور تقريبية بيانية توضح حكمة العرب في كلامها وطرائق استعمالاتها، قال الخليل:((إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله،وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة، لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي ألتمست، وإن تكن هناك علة له أخرى، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام،وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا لعلة كذا وكذا..وجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك...))[٦٢].
٣. إن قسما من النحاة لا يعلل إلا قليلا، فخلف الأحمر المتوفى سنة 182هـ، شكا من كثرة التعليل في مقدمته[٦٣]،والكسائي المتوفى سنة 189هـ ،لا يعلل بناء(أي) في نحو(لأضربنَّ أيّهم في الدار،ويقول:أي هكذا خلقت))[٦٤].
٤. إن منع الصرف بصورة عامة يرجع إلى ثقل اللفظ، فاللفظ إن كان ثقيلا فلا يزاد ثقله بالتنوين أو بعلامة إعرابية ثقيلة(كسرة)، وإنما يخفف بترك التنوين، ويلجأ إلى حركة خفيفة هي(الفتحة)،وأنّ منع الأسماء المشابهة للأفعال من الصرف يندرج تحت هذه القاعدة، فإن منع صرف(أحمد،ويزيد) وأشباههما من الصرف للمشابهة الشكلية بينها وبين الأفعال، فكما أن الأفعال لا تنون ولا تجر لثقلها، فإن ما شابهها من الأسماء لا ينون ،ولا تكون الكسرة علامة لجرها، طلبا للخفة فيها...أي إنها لم تمنع من الصرف نظرا للمشابهة المعنوية أو التأثيرية(العمل) حتى يصح رد ابن مضاء على النحاة من أن هناك أسماء أكثر شبها منها بالفعل نحو(إقامة)، ولم تمنع من الصرف، قال سيبويه:((اعلم أن ـ أفعل ـ إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو(أذهب، وأعلم...فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل إذ كان مثله في البناء والزيادة، وضارعه،وذلك نحو:أخضر،وأحمر))[٦٥].

ثالثا: حذف الفضول:

قال ابن مضاء في رده:((قصدي من هذا الكتاب أن أحذف ما يستغني النحوي عنه..))[٦٦]،وهو مسبوق في هذا أيضا، فالنحاة القدامى تنبهوا إلى الفضول في كتب النحو، وعملوا على تشذيبها،وتهذيبها،وألفوا في ذلك كتبا منها:(مقدمة في النحو) لخلف الأحمر البصري(ت 180هـ)،و(مختصر) للكسائي(ت189هـ)،و(مختصر في النحو)،لأبي محمد يحيى بن المبارك المعروف باليزيدي(ت202هـ)،و(مختصر نحو المتعلمين) للجرمي(ت225هـ)،و(مختصر النحو) لابن سعدان الضرير(ت231هـ)،و(المختصر) لهشام بن معاوية الضرير،و(النحو الصغير) للخطابي،و(المدخل إلى علم النحو) للمفضل بن سلمة، وكتاب الموفقي المنسوب لثعلب(ت 291هـ)،و(مختصر) لابن كيسان(ت 296هـ)،و(الموجز في النحو) للكرماني،و(مختصر) لأبي موسى لسليمان بن محمد الحامض(ت 305هـ)،و(الموجز) لابن السراج(ت 316هـ)،و(مختصر) لابن شقير(ت 317هـ)،و(الجمل) للزجاجي(ت 337هـ)،و(التفاحة) لابن النحاس(ت 337هـ)،و(الإيجاز في النحو) للرماني،ولأبي علي الفارسي(ت377هـ) عدة كتب مختصرة منها:(الأوليات في النحو)و(جواهر النحو)،و(الإيضاح) الذي حمله عضد الدولة البويهي فاستقصره،وقال له: (ما زدت على ما أعرف شيئا، وإنما يصلح هذا للصبيان)[٦٧].

رأي ونتيجة

1.إن المذهب الظاهري الذي ألهم ابن مضاء فكرة (الرد على النحاة) مأخوذ من المشرق.

2.إن ابن مضاء ألف كتابه ابتغاء مرضاة سيده(يعقوب بن يوسف) بتطبيق آراء المذهب الظاهري الذي يرفض الفروع،والقياس، والتعليل،ومن ثم رفض كل ما هو مشرقي، حتى أدى بهم تعصبهم هذا إلى إحراق كتب المذهب المالكي.

3.إنه لم يفهم قصد النحاة في العامل ـ الذي هو أمارات وعلامات ـ وهو مضطرب فيه غير مستقر على رأي.

4.إنه لم يكن ملما بالقدر الكافي من الآراء، لذلك نراه قد يعمم رأي البعض على النحاة.

5.إنه لم يهدِ النحاة إلى النهج المستقيم ويخلّصهم من وعثاء الطريق كما قال الدكتور شوقي ضيف،لأن الآراء

التي ذكرها كلها آراء لنحاة سابقين، وإنه لم يهدم النحو كما قال الدكتور طه حسين،لأنه أخذ بالجوانب المضيئة في النحو ونسبها إلى نفسه من دون الإشارة إلى أصحابها، فأخذ من سيبويه المعاني المحتملة بعد فاء السببية وواو المعية، وأخذ من خلف الأحمر والكسائي عدم التعليل أو التقليل منه، وأخذ من الفراء رفض تقدير متعلق شبه الجملة، وأخذ من الجرمي في باب التنازع،وأخذ من آخرين

ولاسيما الأحمر،والجاحظ الشكوى من النحو وحذف الفضول، وأخذ من ابن جني الرد على من يقدر(أدعو) في النداء.

وعلى هذا ليس لابن مضاء شيء مما جاء في كتابه، بل هي بضاعتنا ردت إلينا..... رحمك الله يا ابن مضاء، فقد ادعيت أمورا سبقك إليها علماء أفاضل،وليس عيبا أن ترد الآ راء إلى قائليها،ولو فعلت هذا لأعظمناك،وأكبرناك، ولما لجأنا إلى الرد على ردك،ثم لماذا سميته (الرد على النحاة) ولم تسمه(المختار من أقوال النحاة)إذ هي آراؤهم، وأنت أدرى بذلك....؟

ë ë ë ë ë

الهوامش:

(1) المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب،ص201ـــ202

(2) انظر:د. خديجة، المدارس النحوية،ص397، عبد القادر، خصائص مذهب الأندلس النحوي،ص29ـــ30

(3) ابن حزم،الإحكام في أصول الأحكام: 55/7

(4) م.ن:92/8 و 114

(5) مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة،:1953/7،76م

(6) د. أحمد مكي،أبو زكريا الفراء،ومذهبه في النحو واللغة،ص423

(7) ينظر:م.ن،ص427

(8) انظر: شوقي ضيف، مقدمة كتاب الرد على النحاة،ص17

(9) م.ن،ص43

(10) انظر:السرطاوي،معاذ، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية،ص8

(11) خلف الأحمر، مقدمة في النحو،دمشق،1961م،ص33ـــ34

(12) الجاحظ، الحيوان، الحلبي:91/1

(13) انظر: ابن مضاء،الرد على النحاة،ص87

(14) انظر: انظر: ابن مضاء،الرد على النحاة ،ص88

(15) انظر:م.ن،ص92

(16) انظر:م.ن،ص92

(17) انظر:م.ن،ص89

(18) انظر:م.ن،ص99

(19) انظر:م.ن،ص98

(20) انظر:م.ن،ص93

(21) انظر:م.ن،ص85

(22) انظر:م.ن،ص87

(23) انظر:م.ن،ص88

(24) ابن الانباري، الانصاف:31/1

(25) خلف الأحمر، المقدمة،ص36ــ37

(26) انظر:م.ن،ص43ــ44

(27) انظر:ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة،ص86

(28) انظر: انظر: ابن مضاء،الرد على النحاة ،ص121

(29) انظر:م.ن،ص107

(30) انظر:م.ن،ص90

(31)م.ن،ص90

(32) انظر:م.ن،ص85

(33) انظر: الانصاف، المسألتان 75، 76

(34) انظر:م.ن، المسألتان 75، 76

(35) انظر: م.ن:291/2ــ293

(36) انظر: السيوطي، الاشباه والنظائر :162/2، الهمع:10/2

(37) انظر: ابن النحاس، التفاحة في النحو،ص19

(38) انظر: الانصاف، المسألة 29

(39) انظر: م.ن، المسألة 30

(40) انظر: م.ن المسألة 29

(41) انظر: السيوطي،همع الهوامع:224/1

(42) انظر: الازهري، التصريح:25/2

(43) انظر: م.ن:108/2

(44) انظر: الانصاف، المسألة84

(45) انظر: مقدمة الرد على النحاة،والرد ص3، ص118ــ122

(46) انظر: شرح ابن عقيل،ط2 :552/1

(47) انظر:: الرد على النحاة،ص113

(48) تنظر: حاشية الرد على النحاة،ص113

(49) الرد على النحاة،ص105

(50) انظر: محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل:461/1

(51) انظر: الرد على النحاة،ص88

(52) انظر: م.ن،ص90

(53) انظر: الانصاف:141/1

(54) الاشباه والنظائر:251/1

(55) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل:127/1

(56) ابن جني، الخصائص:186/1

(57) انظر: أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة،ص425

(58) انظر: شرح ابن عقيل:211/1

(59) السيرافي، اخبار النحويين البصريين، ص60

(60) الكتاب:30/3

(61)انظر: ابن مضاء،الرد على النحاة،ص159

(62) الزجاجي، الايضاح في علل النحو،ص66، شوقي ضيف، المدارس النحوية،ص48ــ49

(63) انظر:خلف الأحمر، المقدمة،ص33ــ34

(64) أخبار النحويين البصريين ،ص28

(65) الكتاب:193/3

(66) الرد على النحاة،85

(67) انظر: المدرسة البغدادية،ص271

المصادر والمراجع:

1. ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، معاذ السرطاوي، الأردن، ط1، 1408هــ/1988م.
2. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة،د. أحمد مكي الانصاري، القاهرة، 1384هــ/1964م.
3. الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، القاهرة، 1947م.
4. أخبار النحويين البصريين، السيرافي الحسن بن عبد الله، مصر، ط1، 1374هــ/1955م.
5. الأشباه والنظائر، السيوطي جلال الدين، ط2، 1359هــ.
6. الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الانباري، مصر، ط1، 1374هــ/1955م.
7. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، مصر، 1478هــ/1959م.
8. التصريح على التوضيح، خالد الأزهري.
9. التفاحة في النحو، ابن النحاس، بغداد، 1385هــ/1965م.
10. الحيوان، الجاحظ، مصر.
11. الخصائص، ابن جني، دار الكتب، القاهرة.
12. خصائص مذهب الأندلس، عبد القادر رحيم، بغداد، 1395هــ/1975م.
13. الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، القاهرة، 1366هــ/1947م.
14. شرح ابن عقيل، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط2.
15. شرح المفصل، ابن يعيش، القاهرة.
16. الفهرست، ابن النديم، القاهرة.
17. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة.
18. المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، بغداد، 1406هــ/1986م.

19. المدارس النحوية، د.شوقي ضيف، القاهرة، 1968م.

20. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1953م.

21. المعجب في تلخيص أخبار المغرب.

22. مقدمة كتاب الرد على النحاة،د. شوقي ضيف.

23. مقدمة في النحو، خلف بن حيان الأحمر البصري، دمشق، 1381هـ/1961م.

24. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محيي الدين عبد الحميد.

25. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد طنطاوي، مصر، 1393هـ/1973م.

